

# الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أمريكا

المصدر: مجلة "فورين أفيرز" والكاتب: ستيفن سيمور وجوناثن ستيفنسن



مركز المنبر للدراسات والتنمية  
ALMANBAR FOR STUDIES AND DEVELOPMENT

## عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا تهتم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



## الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أمريكا

قسم الأبحاث والترجمة

الكاتب: ستيفن سيمون و جوناثان ستيفنسن

المصدر: مجلة "فورين أفيرز"<sup>1</sup>

بتاريخ 9 أبريل 2024

### حرب غزة تكشف حدود قوة واشنطن - ومخاطر تجاوزها

بعد سنوات من تهميشه من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، عاد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى مركز السياسة الخارجية الأمريكية. ونظرا لشدة الصراع في قطاع غزة والتهديد المتزايد باندلاع حرب إقليمية أوسع، فإن أحداث الأشهر الستة الماضية ستحفز بضرورة مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور. الرأي السائد هو أنه يجب على الولايات المتحدة تحقيق الاستقرار في المنطقة أو مشاهدتها تنحدر إلى الفوضى - تاركة فراغاً سيتعين على واشنطن أن تملأه لحرمان المنطقة من قوة منافسة.

<sup>1</sup> **The Middle East Is Still Post-American** Gaza War Exposes the Limits of Washington's Power—and the Risks of Overreach. <https://www.foreignaffairs.com/israel/middle-east-still-post-american>

وبعد سنوات من الجهود للابتعاد عن المنطقة، ستضطر واشنطن الآن إلى المشاركة بنشاط - عسكريا ودبلوماسيا - على أساس مستمر. إلى أنه على الرغم من أن هذه التقييمات منطقية في خضم الحرب الحالية، فإنها أقل إقناعا كمقدمة للسياسة الأمريكية على المدى المتوسط والبعيد.

فمن خلال العلاقات الأمريكية الحالية في المنطقة، وكذلك من ديناميكيات القوة السائدة وأولويات السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة، فإن الشرق الأوسط الذي سيخرج من أزمة غزة لن يكون مختلفا كثيرا عن الأزمة التي سبقتها. وفي الواقع، يبدو من المرجح أن يستمر اتجاه السياسة الأمريكية العام.

على الرغم من حدتها، كانت القوى الإقليمية تتعامل مع الأزمة الحالية بحذر أو تتجاهلها. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت إسرائيل والمملكة العربية السعودية الدولتان الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة أقل استجابة للتفضيلات الأمريكية، وعلى الرغم من المشاركة الأمريكية المتزايدة، فإنهما لا تظهران أي علامة تذكر على الاهتمام المتجدد بما تريده واشنطن.

ونتيجة ذلك، فإن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بعد أزمة غزة قد لا تتعلق بكيفية إعادة الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بقدر ما تتعلق بكيفية إدارة المسافة الاستراتيجية في المنطقة، وإدارتها بشكل أفضل مع الاستمرار في ممارسة النفوذ.

كانت أولويات أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية، الحفاظ على أهداف واشنطن الاستراتيجية الأساسية في الشرق الأوسط وضمان بقاء وأمن المملكة العربية السعودية وإسرائيل وهي الأهداف التي تم تحقيقها بالفعل بنهاية حرب الخليج الأولى في عام 1991.

وفي المقابل، وبحلول عام 2015، تمت معالجة التهديد المتبقي الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني من خلال الاتفاق النووي الإيراني. ويبدو الآن أن إيران، على الرغم من كونها مصدر إزعاج، قابلة للاحتواء بالتقارب المدروس. لكن في الوقت نفسه، هناك مؤشرات أخرى على أن التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة سوف يتضاءل بمرور الوقت.

كما كشف الربيع العربي عن هشاشة التقدم السياسي في المنطقة، وأن الصراعات التي تلت ذلك، بما في ذلك الحرب في سوريا، أظهرت عدم جدوى تغيير النظام السوري بدعم من الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أصبح الإرهاب المنبثق من الشرق الأوسط أقل أهمية من الاهتمام الداخلي للولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية الفلسطينية، فقد تطورت السياسة لكلا الجانبين بطريق جعلت حل الدولتين - وهو كأس السياسة الخارجية الأمريكية المقدسة - أقل احتمالا من أي وقت مضى.

ولكن ونظرا لصعود الصين، أصبحت واشنطن بحاجة إلى إعادة تخصيص الموارد من الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إذ أصبحت الولايات المتحدة أقل اعتمادا على نפט الخليج، وذلك بفضل ثورة التكسير الهيدروليكي النفطي.

آنذاك، التزم الموقف المتطور لإدارة أوباما الدعوة للتراجع عن المنطقة، عبر استراتيجية التوازن الخارجي، والتي بموجبها تستخدم الولايات المتحدة نفوذها استخداماً انتقائياً على الجهات الفاعلة الرئيسية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ولا تتدخل تداخلاً مباشراً إلا عندما تثبت عدم قدرتها على فعل ذلك.

وبعد عام 2016، تبنّت سياسة الرئيس دونالد ترامب في الشرق الأوسط هذا الموقف على نطاق واسع أيضاً، إلى الحد الذي تجنبت فيه التدخل العسكري الأمريكي والمشاركة الدبلوماسية الأمريكية العميقة في المنطقة وشجعت التطبيع العربي الإسرائيلي.

على الرغم من أن إدارة ترامب جعلت ضبط النفس الأمريكي أكثر صعوبة بالتنصل من الاتفاق النووي واغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني، فإنها تركت المملكة العربية السعودية وإسرائيل لتتدبر أمريهما. كما اختار ترامب عدم الانتقام من إيران بسبب هجومها الكبير بطائرات من دون طيار على منشآت أرامكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وأذعن لسياسة إسرائيل القمعية تجاه الفلسطينيين.

ويبدو أن كلا من أوباما وترامب كانَ يدركان أن إسرائيل والمملكة العربية السعودية أصبحتا أقل تقيداً بالمخاوف الأمريكية.

وكان هذا الاستقلال النسبي نتاج نجاح الولايات المتحدة الاستراتيجي: إذ تتمتع الدولتان (إسرائيل والسعودية) الآن بما يكفي من الأمن والثقة بالنفس للسير في طريقهما الخاصة، وبمعارضتهم للاتفاق النووي الإيراني، رفضاً شرعية واشنطن وسلطتها في تشكيل أمن الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحين، أصبح من الواضح أن محاولة الولايات المتحدة لإعادة فرض إرادتها كانت ستكون عديمة الجدوى أو ستؤدي إلى نتائج عكسية.

أستمر بايدن في استراتيجية التوازن الخارجي خلال العامين الأولين من ولايته، ويؤكد ذلك الانسحاب الأمريكي المحفوف بالمخاطر من أفغانستان. وفي منتصف عام 2022، بدأت إدارة بايدن في تكثيف مشاركتها في الشرق الأوسط.

وقرر بايدن دفع التطبيع السعودي الإسرائيلي باتفاق من شأنه أن يدعم الرياض في برنامج نووي مدني سعودي، ووصول سعودي أوسع وأسهل إلى المعدات العسكرية الأمريكية المتقدمة، وضمانات أمنية صارمة على غرار المعاهدات الأمريكية مع كوريا الجنوبية واليابان. في المقابل، حصول الإسرائيليون على القبول الرسمي من أقوى دولة عربية وإسلامية وشريك قوي في مواجهة إيران.

كان من الممكن أن تكون للصفقة التي توسطت فيها الولايات المتحدة آثار استراتيجية مهمة، وإن لم تكن معلنة: يمكن لواشنطن، على سبيل المثال، انتزاع التزام سعودي بحرمان الصين من النفط في حالة حدوث مواجهة عسكرية أمريكية صينية، أو ببساطة إبعاد المملكة عن الصين، وخفض وتيرة التخفيضات في إنتاج النفط، وتعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني بربط التطبيع مع إسرائيل ثم إلى الاستقلال الفلسطيني ثم دفع ثمنه.

لكن مع الحرب في غزة، التي تلت هجوم حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، اضطرت واشنطن إلى الانغماس في الأزمة ليس فقط لمحاولة تهدئة الحكومة الإسرائيلية وحشد المساعدات الإنسانية للفلسطينيين المحاصرين في غزة، ولكن أيضاً لتجنب حرب أوسع نطاقاً بنشر المعدات العسكرية الأمريكية كرادع لتدخل إيران أو حزب الله من لبنان.

لكن الصراع (في غزة) أدى إلى تنشيط محور المقاومة الذي تقوده إيران، وامتد إلى البحر الأحمر، إذ هاجم الحوثيون، شريك إيران في اليمن، السفن التجارية والسفن الأمريكية والبريطانية.

وعلى الرغم من أن انخراط الولايات المتحدة في "أزمة" غزة إلزامي، نتيجة أسباب متعددة، فإن أياً من تلك الأسباب لا ينطوي على مصالح استراتيجية بحتة. فالجذب العاطفي الذي تمارسه "إسرائيل" على الأميركيين، والعلاقة الوثيقة تاريخياً بين "الديمقراطيين"، يجعلان "دفاعها المشروع" أمراً حتمياً بالنسبة إلى الإدارة الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذا

لا ينسحب على حتمية وجود مصلحة استراتيجية مشتركة في هذه الحرب. تتشكل السياسات الأمريكية باعتبارها سياسية داخلية والتي تفاقمت بسبب الحملة الرئاسية الأمريكية وموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الرافض تجاه مناشدات بايدن لممارسة ضبط النفس في غزة.

وهكذا، اضطرت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ الموقف المضحك المتمثل في نشر البحرية الأمريكية لإطعام الفلسطينيين الذين يتعرضون في الوقت نفسه للهجوم بذخائر مصنوعة في الولايات المتحدة.

ويبقى المبرر الأساسي للحفاظ على سياسة عامة لضبط النفس يتمثل بأن قدرة واشنطن على التأثير في الأحداث في المنطقة محدودة للغاية، وتواجه إدارة بايدن تحديات استراتيجية أكبر ليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولكن أيضا في أوروبا.

هذا لا يعني انسحاب أميركا شاملا من المنطقة أكثر مما كان عليه الحال قبل ثماني سنوات. لكنه يعني أن إدارة بايدن يجب أن تخفض أي توقعات بشأن الصفقات الكبرى التي توسطت فيها الولايات المتحدة والتي يمكن أن تلزم الولايات المتحدة بخوض حرب عرضية لمصالحها الخاصة أو تساهم عن غير قصد في سباق تسلح نووي في المنطقة.

ونظرا للمزلق العديدة المترتبة على تجدد التدخل الأمريكي، فإن النتيجة الأكثر قبولا بكثير لأزمة غزة ستكون العودة إلى ما يشبه الوضع الإقليمي الذي كان قائما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك لأسباب عدة:

أولاً، لم يتسبب هجوم حماس بهجوم من جانب إيران.

ثانياً، على الرغم من أن "إسرائيل" أضعفت، بصورة واضحة، قدرات حماس العسكرية، فإن المرجح أن تنجو حماس من الحرب، وتستمر في أداء دور سياسي فعال وحاسم في السياق الفلسطيني.

ثالثاً، من غير المرجح أن يتغير الاتجاه العام للسياسات الإسرائيلية كثيراً. وعلى الرغم من أن بيني غانتس يدعو الآن إلى إجراء انتخابات مبكرة، وقد ينجح في تسخير الغضب الإسرائيلي تجاه نتنياهو من أجل إسقاطه، فمن المحتمل أن يدفع هجوم حماس وتداعياته الناخبين الإسرائيليين إلى اليمين أكثر، ويجعلهم أكثر تشكيقاً في أي عملية سلام.

رابعاً، أصبح فشل "إسرائيل" في معالجة المظالم الفلسطينية بصورة عادلة، وهي القضية التي كانت دائماً عائقاً أمام التطبيع مع السعودية، مشكلة أكثر صعوبة الآن.

في أي حال، يبدو أن "إسرائيل" والسعودية عازمتان على السير في طريقهما الخاص. وعلى الرغم من كل الحديث عن تحالف كبير مناهض لإيران، من شأنه أن يغير الشرق الأوسط، فإن أحداث الأشهر القليلة الماضية أكدت استقلالهما عن الولايات المتحدة – أو حتى رفضهما لها. وتظل الحقيقة أن تصورات التهديد المشترك سوف تدفع إلى التعاون في ظل غياب حيل الصالونات الدبلوماسية.

وفي نفس الوقت، واشنطن غير قادرة على زيادة نفوذها لدى القاهرة من خلال المشاركة العسكرية، وهو الأمر الذي سيُضعف يد الولايات المتحدة في أماكن أخرى في شمالي أفريقيا، أو في العراق.

الوجود الأمريكي صغير الحجم في العراق وسوريا، يُنظر إليه في واشنطن على أنه غير دائم، ولم يتم توسيعه نتيجة لأزمة غزة. وعلى الرغم من أن الأزمة دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة قواتها العسكرية، فإن الجهود الأمريكية سرعان ما تقلصت إلى مواجهة هجمات اليمنيين (الحوثيين) على السفن التجارية في البحر الأحمر، وتسهيل الإغاثة الإنسانية في غزة.

يبدو أن النظام الإقليمي يعيد ترتيب نفسه بعيداً عن الولايات المتحدة. ولم تكن الإدارة قادرة على منع مقتل أكثر من ثلاثين ألف فلسطيني والدمار المادي في غزة. ولم يستخدم بايدن الأدوات، التي يُفترض أنها متاحة لديه، من أجل إجبار "إسرائيل" على وقف الحرب في غزة. إنه مقيّد، ليس بحبه المتبجح لـ"إسرائيل"، بل بالفجوة الواسعة بين المصالح الأميركية والإسرائيلية في الصراع والتحدي، اللذين تواجههما إدارته، متمثلين بالتعامل مع الانقسام السياسي الحزبي التاريخي الناشئ بشأن العلاقة الأميركية الإسرائيلية في عام انتخابات حاسمة.

إن هذه الفجوة المتنامية بين تصورات الولايات المتحدة و"إسرائيل" للحرب لا توضح فقط صعوبة تنسيق الإكراه، بل أيضاً نفوذ الولايات المتحدة المتضائل في المنطقة. ولم تتمكن من حل مشاكل المنطقة، الأمر الذي يجعل الاستثمار بكثافة، عبر نتائج مغايرة في المستقبل، أسوأ من المضاربة.

أيضاً ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تحاول فرض نظام لم تتمكن من فرضه منذ الحرب الباردة، فكل ما تغير مادياً، منذ عام 2016، هو التمدد الاستراتيجي للصين، ودخولها المبدئي للمنطقة. وهذا ليس مبرراً كافياً. كما أنّ هناك عاملاً إضافياً يتمثل بالاستقطاب السياسي داخل الولايات المتحدة نفسها، والذي جعل سياستها الخارجية أقل استقراراً، وأقل اتساقاً، وأقل موثوقية.

ولم يكن أداء الولايات المتحدة الأميركية جيداً في إدارة سياسة خارجية منفتحة في أوقات الخلاف السياسي الداخلي الحاد. فمن الجدير بالذكر أن الجهود، التي بذلتها إدارة جورج دبليو بوش، والتي أثارها أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لمكافحة الإرهاب من خلال العدوان الأميركي شبه الإمبراطوري، فقدت، إلى حد كبير، الدعم بسبب التفكك المبكر للشراكة الحزبية المحلية في الولايات المتحدة.

في الوقت الحالي، من الضروري لواشنطن أن تراقب عن كثب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على نحو يتلاءم مع فرص تعزيز حل الصراع دبلوماسياً. لكن، من غير الحكمة أن تقوم الولايات المتحدة بإرساء رؤيتها للمنطقة في مرحلة ما بعد أزمة غزة على صفقة كبرى غير قابلة للتصديق، وهي غير مجهزة لتحقيقها أو المحافظة عليها.

ويُعدّ التزام الولايات المتحدة بأمن "إسرائيل"، بموجب اتفاق متبادل، غير ملزم، أو غير منصوح عليه في أي وثائق تم التصديق عليها. وليس للولايات المتحدة سوى وجود عسكري صغير جداً في "إسرائيل"، وتم رفعه مؤقتاً بسبب الأزمة. وسيكون من الخطأ أن تقوم الإدارة بإدخال قوات لغزة كجزء من ترتيبات حفظ السلام أو فرض السلام، كما تخطط الوكالات الأميركية، ولو من دون وجود عنصر عسكري أميركي.

كذلك من الطبيعي أن تعارض السعودية القوة الإيرانية في المنطقة، لكنها مهتمة أيضاً باحتوائه سلمياً، بحيث قامت بتطبيع العلاقات الدبلوماسية، وانخرطت في محادثات مع إيران، وطرحت حزمة استثمارية كبيرة كحافز على مزيد من التعاون. وهذه الدوافع لدى الرياض تنبع من المصلحة السعودية الذاتية، وليس من الضغوط الأميركية.

بالإضافة إلى ما تعكسه الأزمة الحالية (في غزة) من انهيار إقليمي خطير، فإنها تكشف أيضاً، بصورة صارخة، حدود القوة الأميركية في المنطقة، وتلقي الضوء على المخاطر التي يفرضها الوجود الأميركي الضخم والدائم.

إن تحييد القوة والنفوذ الأميركيين جانباً لن يخلق أي فراغ في السلطة، فالدول الكبرى في المنطقة بدأت تتوصل إلى كيفية إدارة مشاكلها بنفسها، ولو على نحو يتسم بالبطء وعدم الاحتمال.

إنه نظام التنظيم الذاتي. وفي ضوء ذلك، قد تكون واشنطن أكثر قدرة على حماية مصالحها في الشرق الأوسط عن بُعد.